تركيا والاتحاد الأوربي: مقومات الانضمام الجيوسياسية والجيواستراتيجية

الكلمة المفتاح: الاتحاد الأوربي، عضوية تركيا، جيوسياسية.

البحث مستل من أطروحة دكتوراه

أ. د. عبد الأمير عباس الحيالي
كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ديالى
dr.abdalamer@yahoo.com

م. م. وحيد انعام الكاكائي
المديرية العامة لتربية ديالى
waheedinam@yahoo.com

الملخص

يهدف البحث إلى بيان أهمية المقومات الجيوسياسية والجيواقتصادية لتركيا، وكيفية إسهامها في جعل أنقرة عضواً في الاتحاد الأوربي، وترجع العلاقات التركية الأوربية إلى أكثر من (٥٠)عاماً، اذ لعبت تركيا دوراً محورياً في المنظومة الأمنية الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية ضد الزحف السوفيتي، وطاقتها الاقتصادية الضخمة جعلت منها شريكاً حقيقياً للاتحاد الأوربي، وموقعها الاستراتيجي بمثابة ممراً آمناً لعبور موارد الطاقة من الشرق الأوسط والقوقاز إلى الأسواق الأوربية.

كما أن القوة الناعمة التركية تسهم في دعم المصالح الحيوية لدول الاتحاد في المنطقة، حيث نموذجها العلماني/الإسلامي والثقافي والاقتصادي يسهم في الازدهار والاستقرار في الجوار الأوربي المضطرب، والذي يعد هدف استراتيجي لدول الاتحاد. هذه المعطيات كفيلة لدخول تركيا إلى النادي الأوربي، خاصة مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢، الذي رسم إستراتيجية جديدة لتركيا من زاوية عمقها الاستراتيجي في المنطقة.

المقدمة

إن معظم الدراسات الأكاديمية التي تناولت علاقة تركيا مع أوربا، تؤكد على أن "عضوية تركيا" في النادي الأوربي هو خيار "استراتيجي" مشترك لصناع السياسة التركية، منذ ولادة جمهورية تركيا الحديثة، بقيادة أتاتورك عام ١٩٢٣، ولحد الآن، انطلاقاً من المعطيات الجيوسياسية الجيواقتصادية التي يمتلكها موقع تركيا.

إذ ظلت جدلية "الاستيعاب والاستبعاد" تتحكم في علاقة تركيا مع أوربا، منذ القرن التاسع عشر، حيث كانت مسائل الحداثة وثيقة الارتباط بقضايا الهوية وبالتالي في الشؤون الداخلية والسياسة الخارجية التركية. فقد تبنى الإصلاحيون العثمانيون وحلفاؤهم الجمهوريون قضية "الحداثة والتحديث" وتعني صياغة التركيبة السياسية على النمط الأوربي من خلال التغريب.(١)

لقد تبنى أتاتورك "سياسة التغريب" وتعني الاندماج في الحضارة الأوربية، وكانت الأخيرة تعني لتركيا العثمانية الحداثة والتقدم، وفي أحد أحاديثه متطرقاً لجهة الالتحاق بالركب الأوربي، قال أتاتورك "الحضارة التي يجب ان ينشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوربا،لان هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوربية". وهذا ما أكده رئيس الحكومة مسعود يلماز في١٩٩١،عندما قال: " أمام تركيا واحدٌ من خيارين: الخيار الأوربي أو خيار الدخول في عصر القرون الوسطى"(٢)، بمعنى التوجه نحو المجال الجغرافي العربي والإسلامي.

هذه الإيديولوجية – ذات النزعة الأوربية– لم تكسب تركيا شيئاً ولم تفتح آفاقاً أمامها للاندماج في أوربا حتى منتصف تسعينات القرن الماضي، حيث ظهرت بوادر الإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة، وفي أعقاب حرب كوسوفو منح الاتحاد الأوربي خلال قمة هلسنكي في كانون الأول ١٩٩٩، تركيا صفة رسمية للترشح.

مع استلام حزب العدالة والتنمية السلطة، أصبحت عضوية الاتحاد الأوربي في المدرك الاستراتيجي التركي، إذ بلغت وتيرة الإصلاحات ذروتها على الطريق الأوربي، ورسمت أنقرة سياسة خارجية متعددة الأبعاد، من زاوية عمقها الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وقامت بممارسة دور نشط في السياسة الإقليمية والدولية لجهة التكامل مع الاتحاد الأوربي، تكللت بمفاوضات في تشرين الأول ٢٠٠٥، والتي تمثل حدثاً تاريخياً في العلاقة بين الطرفين. على الرغم من ان جميع المحاولات التركية لم تؤد إلى عضوية تركيا، لحد الآن.

تضمنت المقدمة بعض مصطلحات الاطار النظري المتمثلة بالاتي:

أولا: مشكلة البحث : ينطلق البحث من تساؤل مفاده: ما هي مقومات القوة الجغرافية التي تمتلكها تركيا بحيث تجعل منها عضواً في الاتحاد الأوربي؟

ثانياً: فرضية البحث: يقوم البحث على الفرضية الآتية: تمتلك تركيا الكثير من المقومات الجيوسياسية والاقتصادية والإستراتيجية تؤهلها بأن تصبح عضو في النادي الأوربي.

ثالثاً: هدف البحث: تقييم الوزن الجيوسياسي والجيواقتصادي لتركيا ودوره في نجاح مفاوضات انضمام تركيا للنادي الأوربي.

رابعاً: منهجية البحث: تم اعتماد المنهج الوصفي في تحليل عناصر القوة الجغرافية التركية، وما له من انعكاسات ايجابية في عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي.

خامساً: حدود البحث: يتمثل حدود البحث بالحدود السياسية لتركيا(من **الشرق:** جورجيا وارمينيا واذربيجان وايران، ومن **الجنوب:** العراق وسوريا، ومن **الغرب:** بلغاريا واليونان (دول الاتحاد الأوربي). (الخريطة١)

خريطة (١) موقع تركيا بالنسبة لدول الاتحاد الاوربي

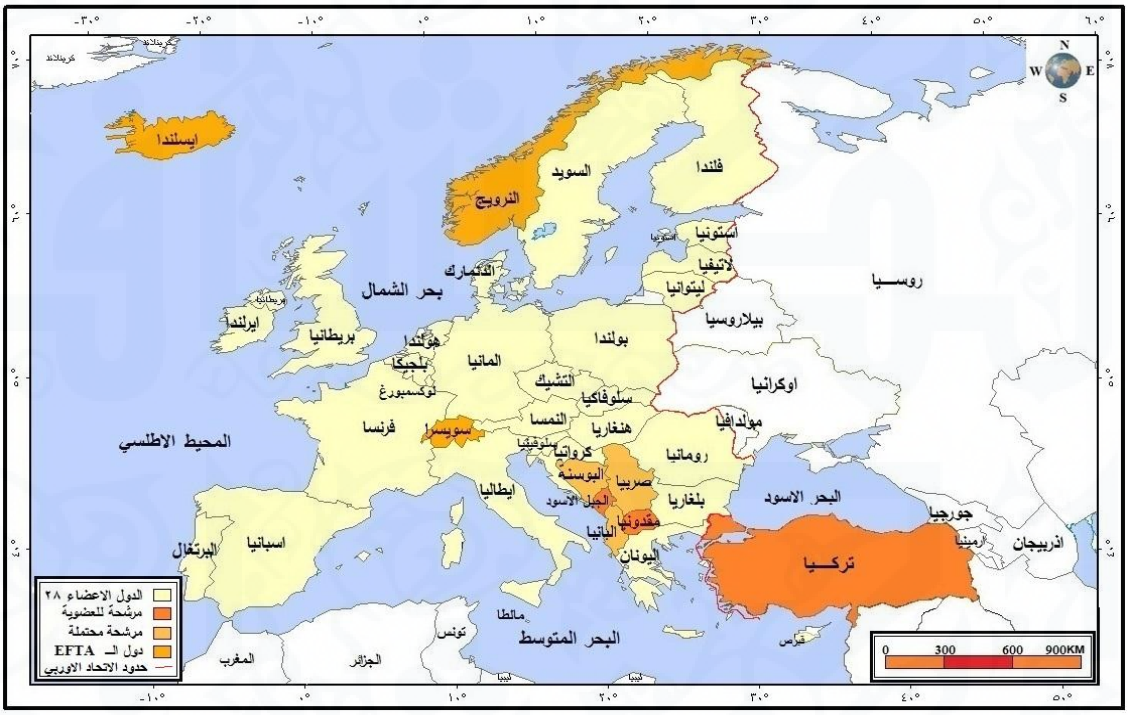

من عمل الباحث بالاعتماد على:

ـ داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، الطبعة الرابعة ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ٢٠١٠، ص٩٥.

أن منح تركيا بطاقة العضوية الى الاتحاد الأوروبي يعد هدفاً استراتيجياً لتركيا، وهذا الدافع ينطلق من عدة اعتبارات جيوسياسية وجيواقتصادية، أهمها:

١- مقومات جيوتاريخية

ترى معظم النخب التركية، السياسية والثقافية والتجارية في العلاقات مع الاتحاد الأوربي يسير في سياق يتجاوز اعتبارات السياسة الخارجية، لأنهم يعتقدون ان مستقبل البلد ومصالحهم الإستراتيجية سيعتمد على قوة هذه العلاقات، وذلك للحصول على اعتراف بأن تركيا هي دولة أوربية، خاصة وان الجزء الأوربي من تركيا(تراقيا) تتمتع بميزة إستراتيجية وجيوسياسية مهمة، وهو أصل جغرافي لا تستطيع أوربا الاستغناء عنه.

ترى **أنقرة**، أن الجزء الأوربي هو ذات أهمية حيوية لها، وانه بمثابة جسر بين الشرق والغرب، وحسب المنظور الجيوثقافي، فان "مصطفى أتاتورك" أراد إيصال تركيا إلى مستوى الحضارة الغربية المعاصرة، بحيث وجد الأتراك انه من المستحيل تخيل أوربا من دون تركيا، وقاموا بربط مشاكلهم الداخلية مع الاتحاد الأوربي وليس الخارجية منها، هذا الشعور ولد قناعة لدى النخب التركية المختلفة ان مستقبل تركيا إنما يرتبط بأوربا، لذا لا بديل من الانضمام إلى الاتحاد الأوربي. كما أشار إلى ذلك رئيس الوزراء احمد داود أوغلو(وزير الخارجية آنذاك) عام ٢٠١٣، قائلاً: "جغرافيتنا متعددة الأبعاد، والسياسة الخارجية التركية لا يمكن أن تكون ذات بعد واحد. نحن دولة أوربية عبر التاريخ، وسنستمر في أن نكون دولة أوربية، لكن هذا لا يعني أننا بعيدون عن آسيا، فنحن جغرافياً جزء من آسيا".[٣] وفي هذا السياق، يقول السفير التركي بلندن "**أوزدن سانبرك**"، " كانت تركيا، على الدوام، جزءاً رئيساً من المنظومة الأوربية منذ أقدم العصور والأزمان، ويتعذر تصور أوربا بدون تركيا، وبالتالي، فإننا حين ننظر إلى مشكلات تركيا والاتحاد الأوربي، مهما كان رأي بعض القادة الأوربيين، إنما ننظر إلى مشكلة أوربية داخلية، لا إلى مشكلة خارجية."[٤] هذا يعني ان موقع تركيا في أوربا يعد احد أهم العناصر التي تحدد علاقة تركيا بأوربا، وبالتالي تدفع نحو عملية الانضمام، خاصة، وانه لا يمكن تعريف أوربا من خلال المعايير الجغرافية والتاريخية المطلقة، حسب ما ورد في معاهدة روما.

تعد **اسطنبول** أكبر مدينة في تركيا، وتشكل قلب البلاد الاقتصادي، والثقافي، والتاريخي التي يبلغ عدد سكانها(١٣,٩) مليون عام ٢٠١٢، وتقع مركزه التجاري والتاريخي في أوربا، وكانت اسطنبول مدينة عالمية(cosmopolitan) طول تاريخها،(الخريطة ٢) ومعقلاً للمسيحية خلال العصر الروماني والبيزنطي قبل ان يفتحها العثمانيون عام ١٤٥٣. ويرى الكثير من النخب التركية ان حتمية انتماء الجزء الأوربي من تركيا إلى أوربا يقرب البلد أكثر من الأخيرة ويدفعها نحو العضوية، حيث يقول الباحث التركي، **مراد غول** Murat Gül، " إن تركيا طالما كانت أوربية جغرافياً وتاريخياً، وان اسطنبول التي كانت عاصمة للإمبراطورية الرومانية الشرقية ثم للإمبراطورية العثمانية، تستعيد اليوم دورها كعاصمة اقتصادية وتجارية لأوربا الجنوبية والشرقية".[٥] وفضلاً عن ذلك، فان ترشيح اسطنبول كعاصمة للثقافة الأوربية لعام ٢٠١٠، هو دليل آخر على أهميتها بالنسبة للاتحاد من حيث موقعها الجغرافي الفريد وإرثها الثقافي، وعمقها الأوربي، ومكانتها العالمية، وبالتالي تلغي

الصورة النمطية والتكهنات السلبية عن تركيا، ولا سيما في المؤسسات الأوربية مثل المفوضية الأوربية ومجلس أوربا، مما ينعكس إيجابياً على عملية التفاوض حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي.

الصورة (١) اسطنبول مدينة كوزوموبوليتانية (عالمية) تقع بين قارتي آسيا وأوربا

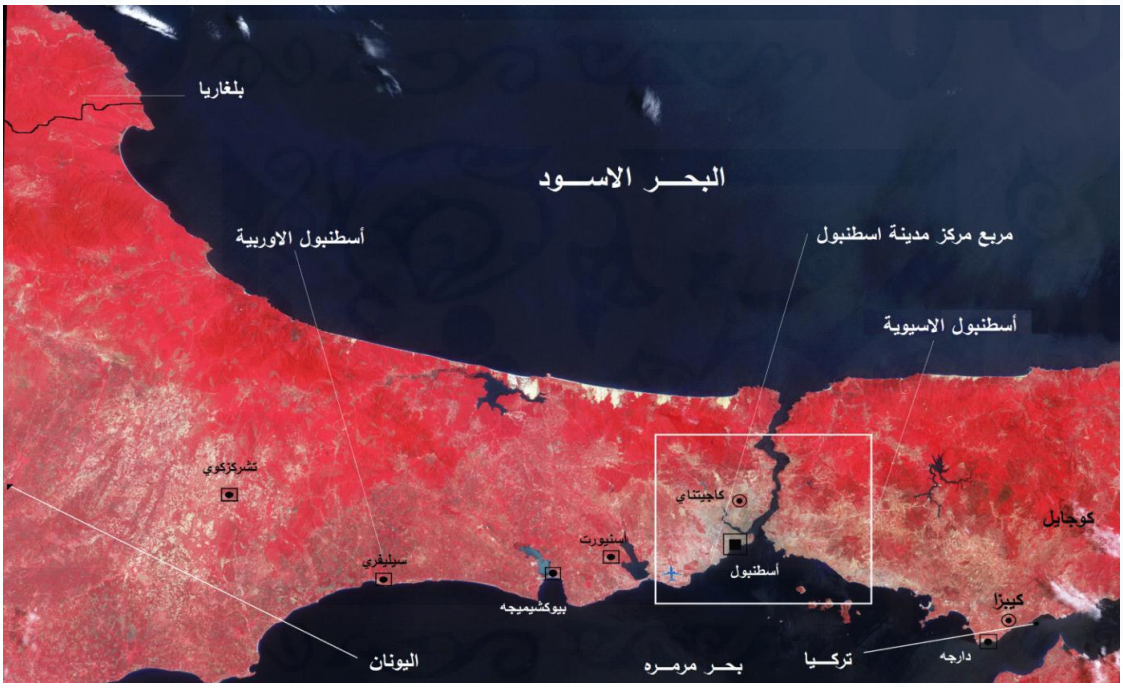

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على
ـ وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا). http://visibleearth.nasa.gov/view.php?id=77042

٢- مقومات سياسية

تنقسم هذه المقومات الى قسمين: الداخلية والخارجية، الداخلية: وهو اتفاق معظم التيارات السياسية التركية، العلمانية والإسلامية، والليبرالية، والنخب الثقافية والتجارية، والأقليات، على دعم بلادهم للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وهذا الانضمام سوف يساعد تركيا للقيام بمزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ونشر الديموقراطية، وحماية حقوق الإنسان، كما تسمح للأقليات والأحزاب السياسية للتعبير عن الرأي وممارسة الحياة السياسية والثقافية بشكل أفضل، والاهم من ذلك هو تقليص دور الجيش في الحياة السياسية(أي إعادة تنظيم وصياغة الدستور وفق المعايير الأوربية).

وعلى الرغم من ان المؤسسة العسكرية كانت تدرك جيداً ان انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي يعني سحب كافة سلطاتها السياسية وتحجيم دورها في صناعة القرار السياسي وإعادة هيكلتها وفق معايير كوبنهاغن(*) (٦)، إلا أنها لم تتمكن من البوح بذلك، لكون عملية

الانضمام يُعد مطلباً قومياً أتاتوركياً في الأساس، لذا فلن تقف عائقاً أمام الإصلاحات التي تقدم به حزب العدالة والتنمية، خصوصاً وان عملية الانضمام هو مطلب النخب العلمانية بمختلف أطيافها، كما هو مطلب شعبي لا يمكن التراجع عنه لأجل حياة أفضل ومستويات معيشة أكثر رفاهية.

ثمة معطى آخر مهم يكشف عن حالة الاندفاع التركي نحو أوربا، تتمثل بموقف الرأي العام التركي من مسألة العضوية، فقد اظهر استطلاع للرأي أجراه مركز "بيو" للأبحاث واستطلاعات الرأي العام Pew Research Center في واشنطن بين ١٢- ٣٠ نيسان/ابريل ٢٠١٠، أن نسبة الأتراك الذين يؤيدون انضمام بلادهم إلى الاتحاد الأوربي بلغ (٣٨%)، فيما أبدى(١٨%) من الذين شملهم الاستطلاع معارضتهم للانضمام، أي هناك ارتفاع بنسبة المؤيدين إلى الضعف موازنة بالمعارضين.(الشكل ١)، هذه الصورة أكدتها نتائج استطلاع للرأي أجرته المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية TESEV خلال المدة بين ٦ – ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، أي بعد ثمانية أشهر من الاستطلاع السابق، حيث أظهرت النتائج ارتفاع نسبة من يؤيدون عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي(٦٩%)، في حين أعلن(٢٦%) من المستطلعين عن رفضهم، و(٥%) لم يعبروا عن رأيهم سواء بالرفض أو القبول.(الشكل٢) هذه الأرقام تكشف موقف ورؤية الأتراك الداعم لدخول بوابة كوبنهاغن، رغم تباين نسبة الدعم الجغرافي لهذه العضوية بين إقليم وآخر، حيث شكل جنوب شرق تركيا(ذات الطابع الكوردي) وشرق الأناضول مناطق دعم قوية بنسبة (٩١%)،(٨٧%) على التوالي، بينما مثلت وسط الأناضول منطقة دعم متوسطة (٥٨%)[٧]. رغم ذلك، فان الرأي العام التركي تجاه العضوية، لم تعرف خطاً بيانياً متصاعداً، بسبب ردود أفعال المسؤولين الأتراك والأوربيين، والإحباط الذي عايشه طوال أربعة عقود من المفاوضات بين الطرفين.

الشكل (١) موقف الأتراك من عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي بحسب استطلاع رأي أجراه Pew Research Center للفترة من ١٢-٣٠ نيسان/ ابريل ٢٠١٠

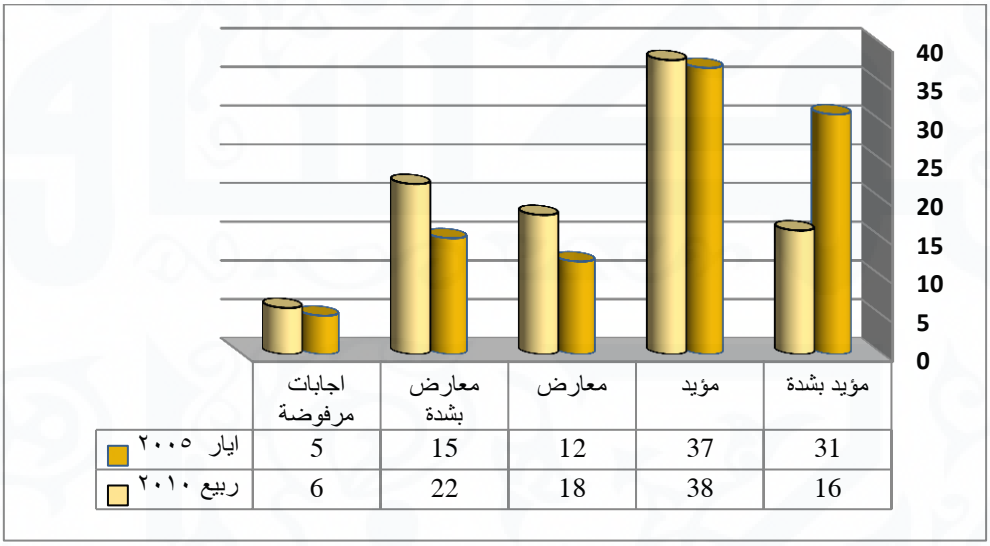

Turks Downbeat About Their Institutions: Even Military Less Well-Regarded, Global Attitudes Project, Pew Research Center, Washington, 7 September 2010, p. 9.

وأظهرت نتائج "مسح الاتجاهات عبر الأطلسي"Transatlantic Trends Survey، الذي اجري في كل من تركيا وأوربا والولايات المتحدة وروسيا في الفترة من ٢ إلى ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، بالتعاون مع عدد من الهيئات والمنظمات ومراكز البحث، ان ٢٢% من الأتراك ينظرون بإيجابية إلى الاتحاد الأوربي، وهذه النسبة ارتفعت إلى ٢٥% عام ٢٠١١، ثم انخفضت درجة واحدة(٢٤%) عام ٢٠١٢،بينما بلغت نسبة من ينظرون إلى الاتحاد الأوربي نظرة سلبية ٣٥% عام ٢٠١١، ومن ثم انخفضت إلى ٢٥% عام٢٠١٢،(شكل ٣).

الشكل (٢) موقف الأتراك من مسألة العضوية في الاتحاد الأوربي بحسب استطلاع رأي أجرته مؤسسة TESEV للفترة من ٦ – ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠.

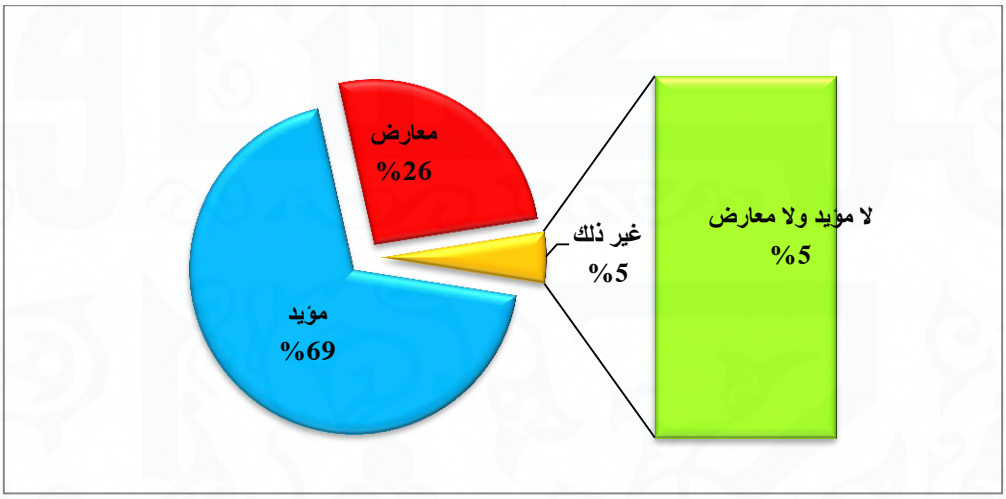

Mensur Akgün, Foreign Policy Perceptions in Turkey, TESEV Foreign Policy Programme, Istanbul, May 2011, p. 14.

يتبين من نتائج المسح، انه ورغم تقارب مواقف المستطلعين(الايجابية والسلبية) خلال تلك السنوات، إلا أن عام ٢٠١٢، شهد ارتفاعاً ملحوظاً في النظر بايجابية تجاه الاتحاد الأوربي، وان نسبة من ينظرون إلى هذه العلاقة بـ "لا ايجابية ولا سلبية" ارتفعت بمقدار ١٠ درجات بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٢، وهذا مؤشر جيد، لان هذه الفئة كبيرة وذات تأثير ويمكن لمواقفها أن تؤدي إلى تغيّر صور المشهد.

الشكل (٣) موقف الأتراك من العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوربي للفترة بين عامي ٢٠١٠ – ٢٠١٢

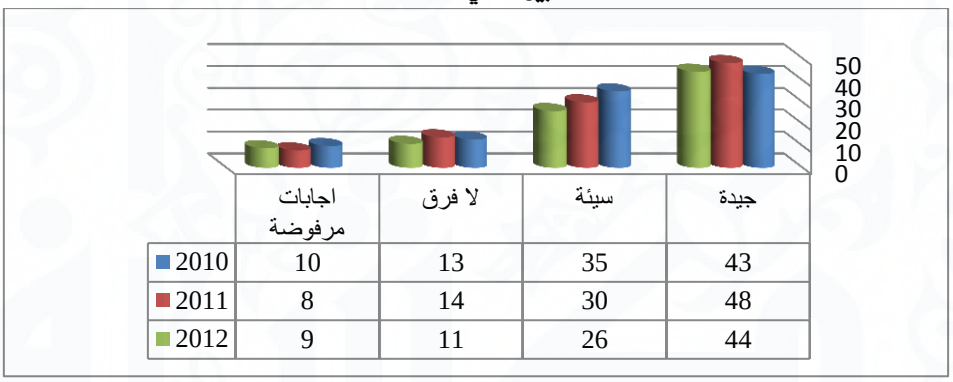

	اجابات مرفوضة	لا فرق	سيئة	جيدة
2010	10	13	35	43
2011	8	14	30	48
2012	9	11	26	44

German Marshall Fund of the United States et al., Transatlantic Trends Survey 2012, German Marshall Fund of the United States, Washington, 2012, p17.

أما بخصوص نظرة الأتراك من عضوية بلادهم في النادي الأوربي، فقد كشفت أرقام "مسح الاتجاهات عبر الأطلسي"، عام ٢٠١٠ ان نسبة ٤٣% من الأتراك يعدون فكرة الانضمام إلى الاتحاد جيدة، وارتفعت إلى ٤٨% عام ٢٠١١، ثم تراجعت أربع درجات (٤٤%) في عام ٢٠١٢، فيما انخفضت نسبة من يعتقدون أنها فكرة سيئة من ٣٥% – ٢٦% للأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٢ على التوالي.(شكل٤) يلاحظ ان هناك تفاوتاً في توجهات فريق المؤيدين الذين يشكلون الأكثرية، مع انخفاض نسبة فريق المعارضين من ٣٥ – ٢٦% خلال ٢٠١٠ – ٢٠١٢.

الشكل(٤) موقف الأتراك من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي للفترة من ٢٠١٠ـ٢٠١٢

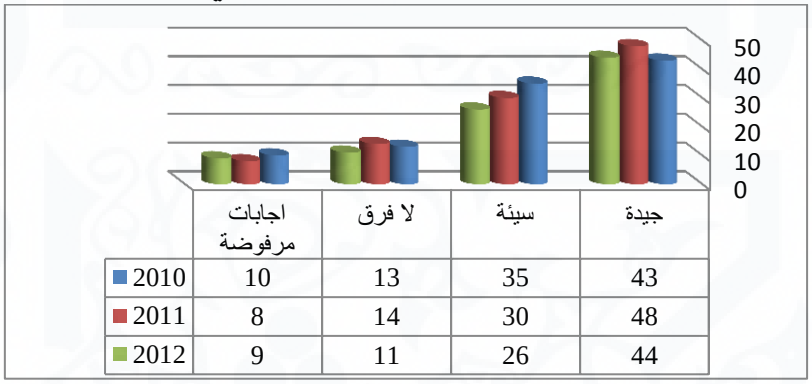

	اجابات مرفوضة	لا فرق	سيئة	جيدة
2010	10	13	35	43
2011	8	14	30	48
2012	9	11	26	44

German Marshall Fund of the United States et al., Transatlantic Trends Survey 2012, German Marshall Fund of the United States, Washington, 2012, p17.

أما **المعطيات الخارجية** التي تدفع تركيا نحو الحظيرة الأوربية، فيتمثل في عاملين رئيسيين (أثرا سلباً على تطوير سياسة خارجية فعالة لفترة طويلة) هما: **الأول** لمواجهة التهديدات السوفيتية على تركيا، والتي أرادت الوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط والشرق الأوسط عبر المضايق التركية، لذا قرر أتاتورك وخلفه عصمت إينونو بألّا تبقى تركيا منطوية على نفسها في صراعها مع الروس، بل يجب تطوير علاقاتها بالقوى الكبرى ومن ثم البقاء تحت المظلة الأمنية الغربية،[٨] خاصة وان وضعية تركيا الإستراتيجية في الحرب الباردة كانت بمثابة كابح للنزعة السوفيتية نحو الشرق الأوسط. **والثاني** ناتج من بقائها متأخرة عن اليونان، التي تشكل منافساً جيوسياسياً لها في المتوسط، وخصماً سياسياً لها داخل المنظومة الأوربية، حيث دفع النزاع المرير بين تركيا اليونان (حول حدود جزر بحر ايجة وقبرص) بتركيا إلى اتخاذ قرار استراتيجي تمثل في طلب الانضمام إلى المجموعة الأوربية، الذي جاء بعد الطلب اليوناني المماثل عام ١٩٥٩، وذلك لتعزيز مكانتها داخل المؤسسات الأوربية لا تقل أهمية من المكانة التي تحتلها اليونان،[٩] خاصة وان الأخيرة وظفت وضعيتها كعضو في الاتحاد الأوربي من خلال استخدام حق الفيتو لغرض إبقاء تركيا بعيدة عن البوابة الأوربية، وإرغامها على تبني سياسة أكثر اعتدالاً بشأن الخلافات العالقة بين الطرفين.

٣- مقومات جيواستراتيجية

شكل الهاجس الأمني الدافع الرئيس وراء اندماج تركيا في منظومة الأمن الغربية(الأوربي- الأمريكي) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث تمدد المعسكر الشيوعي إلى أوربا الشرقية فأثار قلق تركيا، التي أصبحت مطوقة شمالاً وغرباً وشرقاً من دول شيوعية، إلا أن هذه الوضعية الجيوستراتيجية لتركيا شكل عاملاً إضافياً، بل أساسياً لتقاطع مصالح الغرب وتركيا تحت أكثر من مظلة أمنية وسياسية واقتصادية، بمعنى جعل سياساتها الخارجية منسجمة مع استراتيجيات القوى الغربية، وهذا واضح من خلال سعي تركيا للانضمام الى المؤسسات الغربية مثل مشروع مارشال(Marshal Plan)[**][١٠]، ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي(OSCE) والمجلس الأوربي(CE) والناتو(NATO)، وذلك لتأكيد موقعها في الكتلة الغربية، إذ لم يكن مشروع التغريب للجمهورية الفتية، كما اعتقد البعض، ممكن التحقيق من دون دعم أوربي- أمريكي **لتركيا**.

بدأت السياسة التركية تقترب من الغرب بشكل كبير، ودخلت في استقطابات الحرب الباردة، وأعطت مواقفها وكذلك متطلبات موقع تركيا الجيوستراتيجي واستراتيجيات الحرب الباردة بين الشرق والغرب، تركيا فرصة ذهبية لتكون حليفاً استراتيجياً للغرب، ولاعباً مهماً في حلف الناتو الذي انضمت إليه في شباط/ فبراير ١٩٥٢. هذه الحقيقة أشار إليها "خافيير سولانا" الأمين العام السابق لحلف الناتو بقوله "إن شراكة تركيا في حلف شمال الأطلسي في العالم المتغير أكثر فاعلية من ذي قبل، وهي ذات قيمة في المشاورات الدائمة، وتبادل المعلومات وفي الدبلوماسية الجماعية للتحالف الغربي بشأن قضايا السلام والأمن. مضيفاً " لأكثر من نصف قرن كان الناتو الجزء الأهم في الأمن الغربي، لم يحمِ أراضينا فحسب بل قيمنا المشتركة اليوم نمتلك فرص جديدة لتعزيز قيمنا المشتركة ولتقوية الروابط الثنائية المتعددة الأطراف عبر منطقة الأطلسي الأوربي جميعها، وتمتلك تركيا دوراً رئيساً لتؤديه في هذا المسعى المشترك فهي بلد من البلدان الأوربية ومن بلدان البحر الأسود والبلقان والشرق الأوسط والبحر المتوسط وكذلك كونها بوابة آسيا "[١١].

من الواضح ان خطاب الرئيس الأمريكي **هاري ترومان** في ١٢ آذار ١٩٤٧، هو الذي مهد الطريق لقبول تركيا في النظام الأمني والاقتصادي الغربي، إذ صور "**مبدأ ترومان**"[***] أن تركيا دولة مهددة من الكتلة الشيوعية ومصيرها يرتبط بصراع عالمي بين الشرق والغرب، لذا فمن واجب الولايات المتحدة مساعدتها مالياً وعسكرياً لكي تستطيع ان تدافع عن نفسها وتحمي ديمقراطيتها.[١٢] ومن ثم الحفاظ على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بغية تأمين تدفق موارد الطاقة الى الأسواق الغربية، ومن الملاحظ أن عقيدة ترومان هذه، آثرها الكثير من الرؤساء الأمريكيين لتبرير التدخل العسكري في ساحات جغرافية بعيدة عن الأطلسي، ومنهم خطاب بوش الابن حول الحرب على الإرهاب.

رغم أن التطور السياسي والاقتصادي في تركيا ارتبط بدرجة كبيرة بدعم القوى الغربية لها (خاصة الولايات المتحدة)، إلا أن توجهات السياسية الخارجية التركية ما لبثت أن تغيرت نحو أوربا الغربية أكثر، بسبب موقف الرئيس الأمريكي (جونسون) عام ١٩٦٤، من الأزمة القبرصية (شكل صدمة للساسة الأتراك)، وقراره حظر توريد الأسلحة الأمريكية لتركيا بعد ١٩٧٥،[١٣] والاهم من ذلك عدم إيفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها الأمنية تجاه تركيا خلال تلك الفترة، ما دفعت بأنقرة لتوسيع علاقاتها الأمنية وتقليل الاعتماد على واشنطن.

هكذا، بدأ صناع القرار في تركيا يدركون ان موقع البلاد الجيوستراتيجي يشكل المحور الرئيس لجنوب شرق الناتو(الجزء الأوربي)، وان أوربا هي مصدر قوة بالنسبة الى تركيا، مع سعي الأخيرة الحثيث في تنويع مصادر اعتمادها على أوربا الغربية أكثر من الولايات المتحدة، لذا ركزت تركيا في تلك الفترة على أوربا كدائرة نشاط رئيس لتحقيق أولوياتها الإستراتيجية في المنطقة، في المقابل، ترى أوربا ان المقومات الجيوستراتيجية لتركيا تسهم في دعم المصالح الحيوية لدول الاتحاد الأوربي في الشرق الأوسط واسيا الوسطى، بحيث جعلتها القوى الغربية جزيرة الناتو المتقدمة.

٤- مقومات اقتصادية

منذ تأسيس تركيا الحديثة عام ١٩٢٣، وصناع السياسات التركية تتبع سياسة التغريب الاقتصادي، ذلك لإعادة تنظيم المجتمع وتعريف مكانة تركيا في الساحة الدولية، بعد أن تعرضت تركيا لعدة أزمات سياسة واقتصادية خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي. ويعد طلب تركيا لعضوية المجموعة الأوربية EC عام ١٩٥٩ والتي تعرف اليوم باسم الاتحاد الأوربي، انعكاس لهذه الطموحات، وكذلك رغبة تركية للتحقق من التأثير اليوناني في المجموعة، تأطرت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين في اتفاقية أنقرة في ١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٤، التي تعرضت لسنوات عديدة الى الإهمال بسبب فرض قيود على صادرات السلع (الصناعية) الأوربية إلى الأسواق التركية، والجدل حول حرية تنقل العمال الأتراك داخل أوربا، إذ تشكل أوربا منفذاً مهماً للعمال الأتراك، وان ارتفعت أحياناً معدلات البطالة فيها، غير أن الأمر، يبقى من حيث المبدأ، أداة من أدوات رفع الضغط عن سوق العمل في تركيا نفسها التي تعاني أعباء البطالة.

يمثل الاتحاد الأوربي عملاقاً اقتصادياً عالمياً، وسوقاً رئيساً لتصدير مجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية، اذ كان العامل الرئيس في السياسة الإنمائية، هي الصناعات التي كانت تعتمد بشكل أساسي على استيراد السلع والمواد الأولية من الاتحاد الأوربي لتأمين الإنتاج، ونتيجة للتزايد السريع لاستيراد هذه السلع والمعدات الصناعية، حققت تركيا وثبة اقتصادية، خاصة بعد أن شرعت في إصلاحات هيكلية عميقة .

لقد حدث تحول في البنية الصناعية التركية، بعد ان دخلت الاتفاقية الجمركية مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ في عام ١٩٩٦، وأصبحت القاعدة الصناعية في تركيا تتغير بشكل كبير من المنتجات ذات التكنولوجيا المنخفضة إلى الصناعات ذات التكنولوجيا

العالية.[١٤] فقد اتسعت تجارة السلع الصناعية التركية، والتي هي ذات طابع تجارة داخل الصناعات (Intra-Industry) أكثر منها بين الصناعات (Intea-Industry)، وتعني ان البلد يتخصص في مجموعة من السلع ذات تقنية عالية، ويجري تصديرها إلى الدول المتقدمة صناعياً،[١٥] هذا يعني ان اتفاقية الوحدة الجمركية زادت من صادرات تركيا إلى السوق الأوربية (٥٤%) عام ١٩٩٦، ووصلت إلى (٥٦%) عام ٢٠٠٧. الشكل (٥)، ومن ثم عززت مركز الصناعة التركية في الشرق الأوسط(حصتها من مجمل صادرات المنطقة الصناعية بلغت أكثر من ٢٥%، وأكثر من ٨٠% من صادراتها هي سلع صناعية) كما في الشكل(٦)، حسب مؤسسة أبحاث السياسات الاقتصادية التركية (TEPAV).

ورغم أن الاتفاقية الجمركية لم تسر بشكل جيد بالنسبة إلى تركيا- في بادئ الأمر- بسبب وجود عدم وجود توازن في الاقتصاد التركي، إلا أن بعد إزالة تلك المعوقات، وانخفاض التضخم، وتثبيت سعر العملة الصعبة، بدأ الاقتصاد التركي يتغيّر بنيته بوتيرة سريعة،مما زاد حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد من(٥٧١ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٦ مليار عام ٢٠١١)، بمعنى ان الاتفاق الجمركي جعل الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الرئيسي لتركيا.

الشكل (٥) التوزيع الجغرافي للصادرات التركية للفترة من ١٩٩٦ـ ٢٠٠٩
(الاتفاقية الجمركية قربت تركيا إلى الأسواق الأوربية)

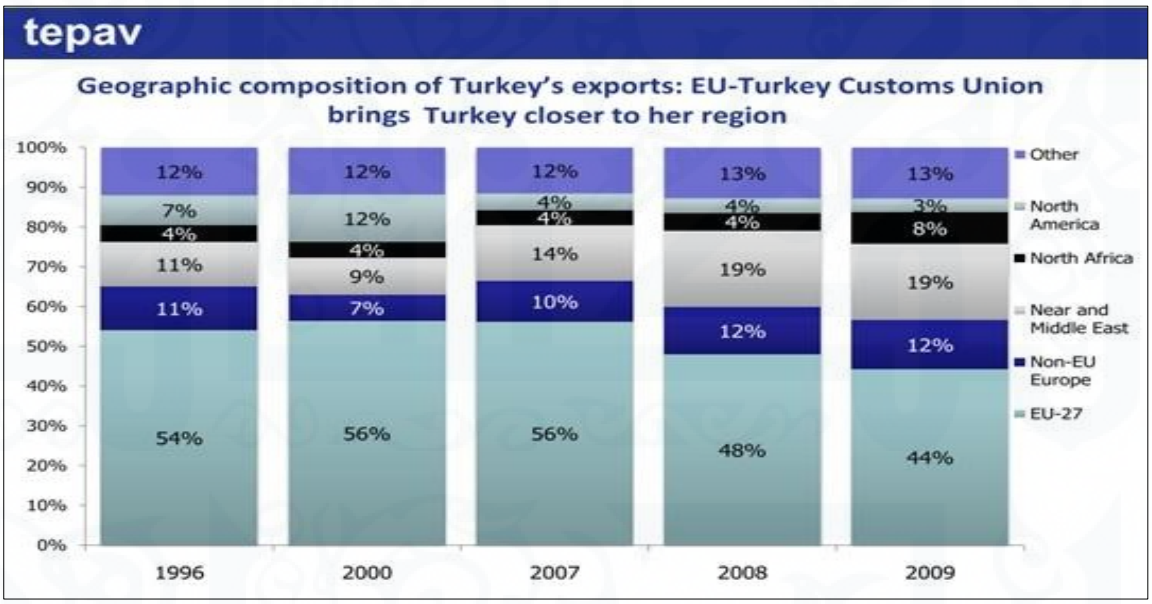

Economic Transformation, Competitiveness and Investment Climate in Turkey: Highlights from recent trends, *Economic Policy Research Foundation of Turkey*(TEPAV), Istanbul,23 September 2010, p. 20. http://www.tepav.org.tr/en

الشكل (٦) تركيا أكبر دولة صناعية في المنطقة

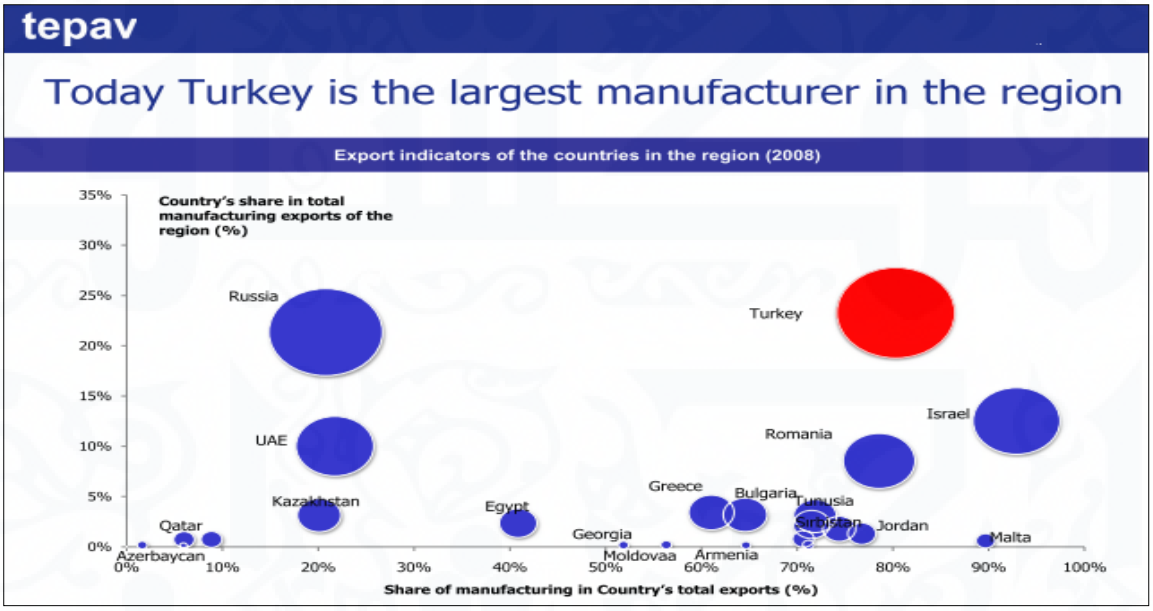

Economic Transformation, Competitiveness and Investment Climate in Turkey: Highlights from recent trends, *Economic Policy Research Foundation of Turkey*(TEPAV), Istanbul,23 September 2010, p. 22. http://www.tepav.org.tr/en

هكذا، فان انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي سوف يساعد تركيا على حيازة تكنولوجيا جديدة تحتاج إليها لمتابعة التحديث المستمر لبنيتها الاقتصادية، فضلاً عن ان المنح المالية التي قدمتها الدول الأوربية إلى تركيا، ساعدت الاقتصاد التركي على النهوض، لذا كان الاندفاع نحو أوربا أمراً لا جدال عليه، حيث يقول "**إحسان صبري**" وزير خارجية تركيا الأسبق في ١٩٦٨، "ان تركيا سوف تطور علاقاتها مع المجتمع الاقتصادي الأوربي، بغية الحصول على المساعدات المالية وتعزيز جهود التصنيع في تركيا"[١٦]. وفي هذا الصدد، يذكر **ديديه بيون** في كتابه "**التحدي التركي**"،حول دوافع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، قائلاً " لا يتعلق الأمر في رأيي برغبة غير محدودة في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي مهما كانت النتائج، بل أن الأمر في أبعاده يعود إلى أسباب اقتصادية غير خافية أهميتها في عالم الأقطاب الاقتصادية الحالي".[١٧] في هذا السياق، وحسب بيانات المفوضية الأوربية (يورستات الإحصائيات الإقليمية ٢٠١٣) يعد الاتحاد الأوربي الشريك التجاري رقم واحد بالنسبة لتركيا(استيراد وتصدير)،بينما تصنف تركيا بالمرتبة الـ (٧) في قائمة الاتحاد الأوربي كجهة استيراد، والـ (٥) كسوق للتصدير، هذه الأرقام تعطي فهماً واضحاً ان التجارة بين الطرفين أمر لا مفر منه (ضرورة حتمية)، خاصة وان صادرات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

زادت أكثر من وارداتها، وان الاتحاد الجمركي يمثل أهمية لكلا الطرفين، لذا فان تطوير العمل بهذه الاتفاقية تجعل من عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي هو ضرورة.

بناءاً على ما سبق يمكن القول، ان العامل الاقتصادي جعل تركيا اقرب إلى الاتحاد الأوربي من أي وقت مضى، نتيجة للاتفاقية الجمركية التي عززت العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين، وسارعت من عملية تطوير الاقتصاد التركي، بحيث جعلت الاتفاقية من تركيا قوة اقتصادية في المنطقة، وعاملاً أساسياً للتكامل الاقتصادي، وأصبحت تركيا في عام ١٩٩٦، أول دولة تنظم إلى الاتحاد الجمركي دون أن تكون عضواً في الاتحاد الأوربي، أي رغم نظرت تركيا إلى عضوية الاتحاد الجمركي باعتباره حجر الزاوية في عضوية الاتحاد الأوربي، إلا ان مرور (١٩) عاماً، دون عضوية كاملة، دفع السياسيين والاقتصاديين الأتراك إلى توجيه انتقادات لاذعة للاتحاد الجمركي، لكون تركيا ليست في لجنة صنع القرار في الاتحاد الجمركي على اعتبارها ليست عضوه في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي، منع هذا الواقع تطوير العلاقات التجارية التركية مع أطراف ثالثة.

عضوية الاتحاد الأوربي في المدرك الاستراتيجي لحزب العدالة والتنمية

يُعد تطلع تركيا إلى دخول الاتحاد لغرض تحقيق منافع اقتصادية وسياسية تصبّ في إطار الهدف الأشمل، هو استكمال لمشروع تحديث تركيا الذي بدأه، بشكل ممنهج، أتاتورك، في النصف الأول من القرن العشرين. رغم ذلك، لم تتمكن النخبة الكمالية حتى مطلع ستينيات القرن الماضي من إحراز أي تقدم ملموس على طريق الاندماج في أوربا.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في ٢٠٠٢، شهدت علاقات تركيا الخارجية منعطفات عديدة بشأن مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوربي، ترافق مع إدراك الساسة الأتراك بأهمية الموقع الجغرافي للبلد وبمقوماتها الجيواستراتيجية، والتي تعد أدوات إستراتيجية استغلها القادة الأتراك في مفاوضاتهم مع القوى الغربية أبان الحرب الباردة لتامين حدودها الخارجية من الزحف السوفيتي، والحفاظ على الأمن الداخلي. كما عزز موقع تركيا الجغرافي مساحة نفوذ البلاد في دوائرها الإستراتيجية المتمثلة بالشرق الأوسط والبلقان والقوقاز واسيا الوسطى، خاصة بعد عام ٢٠٠٢، وهي ورقة تركية رابحة في مسار عضوية الاتحاد الأوربي، بمعنى ان توسيع تركيا لخياراتها السياسية تجاه تلك الأقاليم(تركيا تنظر من خلال عدة عدسات سياسية) لا يعني انكفاء أو تراجع تركيا عن المسار الأوربي، بقدر ما يعني زيادة أهميتها الإستراتيجية ومكانتها الدولية، ومن ثم تعزيز فرصة انضمامها للاتحاد.

يقول **داود أوغلو** " تركيا لا تغير وجهه سياستها الخارجية، كما يجادل البعض في الوقت الحاضر، تركيا تنتهج سياسة بناءة ونشطة في جوارها الجغرافي وما بعد ذلك، وسيبقى التكامل التام مع الاتحاد الأوربي أولوية تركية، ويضيف " عضوية الاتحاد الأوربي هي خيار استراتيجي لتركيا، وهذا الهدف هو واحد من أهم مشاريع تركيا في العصر الجمهوري"[١٨] هذا يعني ان توسيع تركيا لخياراتها السياسية والتركيز على "عمقها الاستراتيجي"، لا يحيد تركيا عن هدفها الاستراتيجي، وهو الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، حتى لو صرح القادة الأوربيون بـ "تجميد" مفاوضات العضوية مع تركيا.

لقد أعطى بحث تركيا الدؤوب عن عضوية الاتحاد الأوربي، الدافع الحيوي لقيام حزب العدالة والتنمية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية الداخلية، بعد ان حقق الحزب نصراً كبيراً

الحزب	انتخابات ٢٠٠٢ (١)		انتخابات ٢٠٠٧ (٢)		انتخابات ٢٠١١ (٣)	
	الأصوات (٪)	عدد المقاعد	الأصوات (٪)	عدد المقاعد	الأصوات (٪)	عدد المقاعد
حزب العدالة والتنمية	٣٤,٢٨	٣٦٣	٤٦,٧	٣٤١	٥٩,٤	٣٢٧
حزب الشعب الجمهوري	١٩,٤	١٧٨	٢٠,٨	١١٣	٢٥,٩١	١٣٥
حزب الحركة القومية	٨,٣	-	١٤,٣	٧٠	١٢,٩٩	٥٣

في ثلاث دورات متتالية(الجدول ١)، حيث اكتسب مسار الانضمام إلى النادي الأوربي قوة دفع كبيرة، وباتت على رأس أولويات صناع القرار التركي، رغم تعثر عملية المفاوضات بين الطرفين لأكثر من مرة.

جدول (١) نتائج الانتخابات التركية للفترة بين ٢٠٠٢-٢٠١١

(1)Ali Carkoglu, Turkey's November 2002 Elections: A New Beginning?, *Middle East Review of International Affairs* (MERA), Vol. 6, No. 4, December 2002, p. 32.

(٢) توفيق التونجي، الإسلام السياسي والشرق الجديد في ضوء نتائج الانتخابات التركية، مجلة الشرق الجديد، ٢٣ تموز ٢٠٠٧.

(3) Turkey's early elections end in disappointment for some parties, *Today's Zaman*, March 27 2011.

بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٩٩، قرر المجلس الأوربي خلال قمة هلسنكي الاعتراف رسمياً بتركيا كدولة مرشحة للعضوية الاتحاد، وتم تشكيل ما يسمى بـ "شراكة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي"، وتعني ان يعمل الاتحاد الأوربي مع تركيا لتمكين الأخيرة من اعتماد المكتسبات المجتمعية، والإطار القانوني للاتحاد الأوربي. ولكن، على النقيض من البلدان المرشحة الأخرى، تركيا لم تحصل على جدول زمني للانضمام. اذ كان من المقرر ان تحدد القمة الأوربية عام ٢٠٠٢، موعداً لبدء مفاوضات عضوية تركيا، إلا أن المفوضية الأوربية خلال اجتماعها في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤، حددت الثالث من أكتوبر ٢٠٠٥، موعداً لبدء المفاوضات، استناداً إلى توصية قدمتها اللجنة، مفادها أن فتح أبواب التفاوض مع تركيا،

تأتي بعد ان تفي الأخيرة بمعايير كوبنهاغن السياسية. وبما إن مسيرة الانضمام بدأت في ستينيات القرن الماضي، إلا أن عام ٢٠٠٥، يعد بداية فعلية لعملية أورَبة Europeanization تركيا، دون تحديد سقف زمني لنيل بطاقة العضوية.

ما يهمنا في هذا الإطار، هو سياسة تركيا الداخلية والخارجية تجاه عضوية الاتحاد الأوربي، حيث تنطوي على مضامين اقتصادية بارزة، إذ شرعت حكومة العدالة والتنمية في تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، نجحت في تحويل تركيا إلى " **نمر اقتصادي**"، خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، على الصعيد الداخلي، قام الحزب بمعالجة ظاهرة البطالة، والأزمتين الاقتصادية والاجتماعية، والانقسام السياسي في الداخل، وتحقيق نمو اقتصادي بعد ان كان الاقتصاد التركي يشهد أزمة داخلية عام ٢٠٠١، وحالة من التذبذب وعدم التوازن في معدلات النمو، إذ ارتفعت نسبة البطالة إلى(١١,٨%)، وتدهور سعر الليرة، وتفاقم المديونية بصورة واضحة، فقد بلغ مجموع الدين الداخلي(٧٦) مليار دولار، والدين الخارجي (١١٧) مليار دولار، وانخفاض إجمالي الناتج القومي(٩,٤%)، ووصل عجز الموازنة إلى (٩%)، أي بمقدار(١٥,٥ مليار دولار)، وكان الاقتصاد التركي عام ٢٠٠٢، يقبع في المرتبة(٢٦) عالمياً.

شهد الاقتصاد التركي خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٢)، تحولاً اقتصادياً كبيراً، فاقَ كل التوقعات، احتل المرتبة الـ (١٦) على مستوى العالم، و(سادس) أكبر اقتصاد في أوربا، وباتت تركيا من بين مجموعة العشرين (G-20)، اذ بلغ متوسط النمو السنوي(٥,١%)، في حين كان متوسط النمو في الاتحاد الأوربي (١,٢%) في نفس الفترة، وانخفض نسبة التضخم من (٤٣,٥%) إلى (٨,٩%)، وارتفع الناتج المحلي إلى (٧٩٠) مليار دولار عام ٢٠١٢، بعد ان كان (٣٥٠) مليار دولار عام ٢٠٠٢. كما زاد حجم الاستثمارات الأجنبية من (٥٧١) مليون دولار إلى (١٦) مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٢- ٢٠١١).[١٩] حيث الموقع الجغرافي الجذاب(محور جيواقتصادي للاستثمار)، الذي يتميز بسهولة الوصول إلى أسواق متعددة (أوربية وآسيوية وأفريقية) بحجم (١,٥) مليار نسمة، وبإمكانيات تصل إلى أكثر من(٩) تريليون دولار. كما شهدت السنوات الأخيرة في تركيا جهوداً حثيثة على طريق الإصلاح السياسي (بخصوص القضية الكوردية والأقليات)، وإجراء التعديلات الجوهرية في بنية المؤسسة العسكرية، وفي كثير من النواحي خطت تركيا خطوات هامة إلى الأمام وباتت

العلاقات المدنية–العسكرية تقارب المعايير السائدة في بلدان الاتحاد الأوربي[٢٠]. كما أصبح البلد أكثر حرية وأكثر ديمقراطية من أي وقت مضى.

باختصار، سياسة الإصلاحات الداخلية، والازدهار الاقتصادي، وتوظيف معطياتها الجغرافية بشكل أمثل، وقوتها الناعمة التي عززت من جاذبية تركيا وجعلتها نموذجاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً في المنطقة، كلها عوامل ضغط لصالح دخول أنقرة الى الحظيرة الأوربية، أي إنها قربت المعايير الاقتصادية والسياسية التركية من الأوربية.(وهذا ما أكده تقرير الاتحاد الأوروبي عن تقدّم حالة تركيا لعام ٢٠١٣).

دور الولايات المتحدة في عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي

على الرغم من أن الولايات المتحدة ليست طرفاً رئيساً في مفاوضات عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي، إلا أن لها حصة رئيسة في نتائجها(سلباً كانت أم إيجاباً). ففشل عضوية تركيا، لا شك له عواقب سلبية على الولايات المتحدة، إذ يمكن أن يفضي انهيار عملية الموافقة – سلبياً – في المصالح الأمريكية في المنطقة وحول العالم، كما ان تركيا قد تعرقل عملية التعاون والتخطيط المشترك لحلف الناتو والاتحاد الأوربي في الكثير من العديد المناطق الإستراتيجية إلى تشكل عمقاً جغرافياً لتركيا. أما نجاح عضوية تركيا، فتعني للولايات المتحدة ما يلي:

١– رسالة تأكيد للعالم الإسلامي على ان الولايات المتحدة لا تعادي الإسلام، وان تركيا البلد المسلم الوحيد في المنظومة الغربية، يمكن ان تكون "نموذجاً" للديمقراطية والأفكار الغربية في محيطها الجغرافي.

٢– إحداث نوع من التوازن الاستراتيجي بين القوى الكبرى داخل الاتحاد مثل ألمانيا وفرنسا وايطاليا، وبين تركيا الحليف القريب للولايات المتحدة.[٢١]

٣– احتواء المشاريع التي يمكن ان تغير من وجهه تركيا عن الغرب.

٤– عامل ضبط لخطوط الصدع بين الإسلام والغرب.[٢٢]

٥– تحقيق المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والقوقاز، على اعتبار ان موقع تركيا الاستراتيجي يعد احد أهم الأدوات للسياسة الخارجية الأمريكية في تلك المناطق.

ونتيجة لذلك، تبنت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة وجهة نظر مفاده، "أن التحاق تركيا بالركب الأوربي يجب أن تنجح"، هذا ما أكده الرئيس الأمريكي " **كلينتون**" حينما قال: " لطالما دأبت تركيا ديمقراطية، علمانية، مستقرة، وذات توجهات غربية لدعم توجهات

واشنطن الهادفة إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي في البوسنة، وفي الدول الحديثة الاستقرار(NIS)، وفي الشرق الأوسط، وكذلك احتواء كل من إيران والعراق، واستمرار علاقاتها مع الغرب ودعمها لأهدافنا الإستراتيجية في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية، يعد أمراً مثيراً للغاية، لذا سنواصل دعم دور تركيا الحيوي والبناء في إطار حلف الناتو وأوربا".[٢٣]

ثمة توجه من هذا القبيل ظهر– جلياً– إثناء إدارة الرئيس "**دبليو بوش**" و "**أوباما**"، رغم أن التأييد الأمريكي لعضوية تركيا، قد لاقى معارضة من قبل القوى الأوربية، مثل فرنسا وألمانيا.

وفي هذا الإطار، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على دول الاتحاد الأوربي لحملها على تحديد موعد لبدء مفاوضات الانضمام مع تركيا خلال قمة كوبنهاغن في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، التي أطلقت الإشارة لبدء انضمام عشر دول جديدة إلى الاتحاد الأوربي ابتداءً من منتصف ٢٠٠٤.[٢٤] وجاء الاستياء الأمريكي بعد رفض الاتحاد الأوربي في تلك القمة من إعطاء موعد محدد لبدء المفاوضات مع تركيا.

خلال قمة الناتو التي عقدت في اسطنبول في يونيو ٢٠٠٤، أشار الرئيس جورج بوش إلى أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي هو" تقدم جوهري في العلاقات القائمة بين العالم الإسلامي والغرب، لان تركيا تشكل جزءاً من كليهما"، وان من شأن هذه العضوية" ان تبرهن على ان أوربا ليست نادياً مقتصراً على ديانة واحدة، الأمر الذي قد يسهم أيضاً في تقويض نظرية صراع الحضارات".[٢٥]

وحول تحديد موعد ٣ تشرين الثاني/ أكتوبر ٢٠٠٥، لبدء مفاوضات عضوية تركيا، عكس " **كولن باول**" وزير الخارجية الأمريكي رؤية بلاده هذه، قائلاً: " إن تركيا عضو في حلف الشمال الأطلسي وحليف أساسي، وستكون تركيا التي تتمتع بدعم قوي في أوربا، وتشترك في القيم الأوربية، قوة ايجابية من اجل الرخاء والديمقراطية، مضيفاً " أن تركيا مرتبط بأوربا، وان المشاركة في القيم الأوربية سيمثل دفعة ايجابية في اتجاه الديمقراطية "[٢٦]. كما أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي جورج بوش اتصل هاتفياً برئيس الوزراء التركي أردوغان مهنئاً الأخير بإطلاق محادثات الانضمام.[٢٧]

ورغم تعثر مفاوضات العضوية في ٢٠٠٥، والرفض الأوربي للتدخل الأمريكي في مسالة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، إلا أن واشنطن استمرت في دعم مساعي تركيا،

وجاء ذلك خلال الاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس الأمريكي جورج بوش مع أردوغان في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، مؤكداً مواصلة الجهود لانضمام تركيا إلى النادي الأوربي، وفي المقابل أبدت تركيا التي كانت ترفض فتح موانئها البحرية والجوية أمام جمهورية قبرص اليونانية، استعدادها لفتح موانئها ومطاراتها لفترة عام أمام السفن والطائرات القبرصية، لقطع الطريق أمام تعليق المفاوضات، بشرط إجراء تسوية شاملة للمشكلة القبرصية خلال تلك الفترة. وفي نفس الإطار، أكد الرئيس جورج بوش دعم بلاده في مسالة انضمام تركيا خلال زيارة قام بها الرئيس التركي "عبدالله غول" إلى الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، كما اظهر هذا الدعم وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندوليزا رايس" خلال كلمة ألقتها أمام المؤتمر السنوي للمجلس التركي- الأمريكي في نيسان/ابريل ٢٠٠٨، مشيرة إلى" ان تطور أوربا لن يكتمل تماماً دون تركيا التي وصفتها بأنها حليف مهم ودائم".[٢٨] هذا يعني ان علاقات تركيا(الإستراتيجية) مع الاتحاد الأوربي، لا تقل أهمية عن علاقات تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وان تركيا شريك مهم لكلا الطرفين في مجالات الأمن والاستراتيجيات وضبط النزاعات الإقليمية، وتشجيع التسويات السياسية، ومكافحة الإرهاب، كما تمثل تركيا فاعلاً رئيساً في أمن الطاقة للدول الغربية.

هذا، واستمرت السياسة الخارجية الأمريكية بدعم طموحات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي أثناء ولاية الرئيس أوباما، الذي جعل من تركيا البلد الإسلامي الأول الذي يزوره بعد توليه السلطة، ففي خطابه أمام البرلمان التركي في ابريل/نيسان ٢٠٠٩، أعاد التأكيد على الدعم الأمريكي القوي لعضوية تركيا، قائلاً: " كانت تركيا حليفاً ثابت العزم وشريكاً مسؤولاً في المؤسسات الأوربية والعابرة للأطلسي، وان عضويتها ستوسّع المؤسسة الأوربية وتعزّزها. ثم توجه إلى أولئك الذين يودّون مناقشة مستقبل تركيا، قائلاً " إنهم يتساءلون هل يُدفع بكم في هذا الاتجاه أو الآخر. سوى أنني اعتقد أن ما لا يفهمونه هو أن عظمة تركيا تقع في قدرتكم على ان تكونوا في قلب الأمور، لان ليس هذا المكان الذي يفترق فيه الشرق عن الغرب، بل إنه المكان حيث يتلقيان".[٢٩] مفاد الرؤية الأمريكية، ان التكامل التام لتركيا مع أوربا، يقوي من وضعية الأخير، ويخفف من التوجه القائل " أن الغرب – وخاصة أوربا- تعادي المسلمين بالفطرة "،ومن ثم تنعكس إيجاباً على العلاقات الغربية مع العالم الإسلامي.

تعد الدبلوماسية الأمريكية(القوة الناعمة) تجاه الحكومات الأوربية، الأداة الأكثر فعالية لواشنطن، لدعم عضوية تركيا، حيث تمتلك واشنطن الكثير من الخيارات بخصوص ذلك،

منها استخدام نفوذها للتوصل إلى تسوية بشأن القضية القبرصية التي تعد من أهم العقبات أمام عضوية تركيا، من خلال الضغط على حكومة "قبرص اليونانية" للوصول إلى تسوية مع الحكومة المنتخبة في جمهورية شمال قبرص التركية، وإنهاء الاتحاد الأوربي لمقاطعتها الاقتصادية لقبرص التركية، في المقابل على الحكومة التركية تطبيع علاقاتها مع نيقوسيا، وجعل حرية الحركة والتبادل متناغمة مع التزاماتها تجاه الاتحاد الأوربي.

وترى **واشنطن**، ان على الاتحاد الأوربي ضم تركيا إليها، ما دامت الأخيرة أصبحت "**أكثر جدية**" في إقرار الإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة وفق معايير كوبنهاغن، واتخاذها خطوات جادة على طريق تطبيع علاقاتها السياسية مع اليونان وقبرص، وكذلك أرمينيا.

كل هذا الدعم الأمريكي **لتركيا**، والذي لا يخلو من مصالح إستراتيجية خاصة، قابله رد فعل من العديد من الزعماء الأوربيين، حيث أشار الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" في ١١ ايار/مايو ٢٠٠٩، قائلاً " نحن نحتاج أن تكون أوربا منظمة تنظيماً جيداً. وهذا يعني إننا لا يمكن أن نتوسع بدون حدود. علينا أن لا نقدم أي وعود فارغة إلى تركيا". كما أعلنت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" في ١١ايار/ مايو ٢٠٠٩، ان " علينا ان نتحدث عن حدود أوربا. لن تكون هناك معنى لاستمرار عدد الأعضاء في الازدياد، [إلى درجة] بحيث لا نستطيع أن نقرر أي شيء بعد الآن، من الصواب ان نقول للناس خلال حملة الانتخابات الأوربية، موقفنا المشترك هو: شراكة مميزة لتركيا، ولكن بدون عضوية كاملة".[٣٠] بينما تركيا لا تقبل الانضمام ألا بعضوية كاملة.

ظلت الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، تدفع الأخيرة للاضطلاع بدور كبير مع شركائه الأوربيين(خاصة بريطانيا)، لغرض اندماج تركيا في الحظيرة الأوربية، في المقابل تركيا بحاجة ماسة إلى الدبلوماسية الأمريكية بشكل مستمر لتحقيق تفاهم أكبر بين أثينا وأنقرة ثنائياً أو في إطار حلف الناتو، خاصة وان الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي لا تستطيع الضغط على اليونان، كون الأخير عضواً فيها، والاهم من كل ذلك، هو ان الدول الغربية(الولايات المتحدة وأوربا) لا يمكنها الاستغناء عن خصائص الموقع الجيوستراتيجي لتركيا، خاصة وان أوربا تعد تركيا شريكاً استراتيجياً لها، لا يمكن تجاهله في ظل التحولات الجيوسياسية والدبلوماسية النشطة لحزب العدالة والتنمية في الجوار الجغرافي

لأوربا، وهذا يعود بالفائدة على المصالح الأوربية في منطقة حيوية مثل الشرق الأوسط، والتي لا تجيد فيها أوربا الصراع على النفوذ فيها.

الاستنتاجات:

١- تتمتع تركيا بموقع جيوستراتيجي مهم بالنسبة لأوربا، إذ يعد ممراً حيوياً لأمن الطاقة إلى الأسواق الأوربي، وحاجز أمني لصد التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوربي من جهة الشرق، وهذه المعطيات تعد من أولويات إستراتيجية الاتحاد الأوربي.

٢- تشكل تركيا عنصر قوة واستقرار في محيطها الإقليمي، ومن خلال قوتها الناعمة ونموذجها والاقتصادي والإسلامي المعتدل، يسهم في تحقيق السلام في المحيط الأوربي.

٣- تمتلك تركيا قوة بشرية(٧٥) مليون نسمة، وسوق اقتصادي مزدهر(١٧ عالمياً)، وموقع جغرافي "مركزي" وهي عناصر جذب مهمة، إذ قرب العامل الاقتصادي تركيا من اوربا أكثر من أي وقت مضى، ويوفر هذا الموقع سهولة الوصول إلى أكثر من(١,٥) مليون مستهلك في أوربا واسيا الوسطى والشرق الأوسط، وهذا عامل ازدهار اقتصادي للاتحاد.

٤- الاتحاد الأوربي شريك تجاري رئيس لتركيا، إذ تبلغ حصة أسواق الاتحاد من الصادرات التركية بمعدل أكثر من (٥٠%) من إجمالي صادرات تركيا، خلال العقد الماضي.

٥- موقع تركيا الجغرافي بمثابة رصيد استراتيجي للاتحاد الأوربي، ومفتاح دخول تركيا إلى الاتحاد الأوربي.

٦- افتقار الاتحاد الأوربي إلى سياسية خارجية موحدة تجاه مشكلات الشرق الأوسط، يجعل من تركيا بوابة لاحتواء ومعالجة الأزمات التي تشكل تحديات مستقبلية لدول الاتحاد. أي أن موقع تركيا مهمة لأمن واقتصاد وسياسية دول الاتحاد الأوربي.

٧- تتطلع تركيا إلى القوة الناعمة الأمريكية تجاه أوربا لجهة مسار المفاوضات، ومن ثم قبول تركيا بعضوية كاملة في الاتحاد الأوربي.

Abstract

Turkey and the European Union: Geopolitical and Geostrategic Membership Factors

Key words: European Union, Turkey's Membership, Geopolitical.

A Ph. D. Dissertation Derived Paper

Asst. Inst. Waheed E. Elkaki (A.M.)
Directorate-General for Education Diyala

Prof. Abdulamer A. Elhiyali (Ph.D.)
University of Diyala College of Education for Human Science

The research paper aims at identifying the importance of the geopolitical and geo-economic factors of Turkey and their contribution in making Ankara a member in the EU. Turkish-EU relation are dated back to come than fifty years as turkey has played a vital role in the European security system in the period following WWII. Its huge economic energy made it a real partner to the EU as well as a safe route of energy resources transiting from the Middle e East and Caucasia to European Markets. Moreover, the sofa power of Turkey contributes in supporting vital interests of EU countries in the region, for its Islamic/secular, cultural and economic models contribute in the welfare and stability of the unsettled European neighborhood, which is regarded a strategic goal for EU countries. These facts, in addition to US diplomacy, are guaranteeing the membership of Turkey in the EU, especially with the coming of the AKP to govern Turkey in 2002 which has formed a new strategy from its strategic depth in the region.

الهوامش

١- أتيلا ايرالب، هل أن الغرب يفقد تركيا؟، في: الكتاب السنوي IEMed للبحر المتوسط (المتوسطي ٢٠١١)، المعهد الأوربي للبحر المتوسط، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص٢٠٨.

٢- محمد نور الدين، حجاب وحراب: الكمالية وأزمة الهوية في تركيا، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص٣٦١.

٣- مقابلة اجراه ميشال نوفل وجنكيز تشاندار مع احمد داود أوغلو، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(٩٥)، في ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١٣.

4- Ozden Sanberk, The outlook for Relations between Turkey and European Union after the Cardiff Summit, 20 July 1998. http://www.washingtoninstitute.org/media/sanberk.htm.

5- Murat Gül, The Emergence of Modern Istanbul: Transformation and Modernisation of a City, Tauris Academic Studies, London, 2009, pp. 8-10.

(*) أقر الاتحاد الأوربي في قمة كوبنهاغن عام ١٩٩٣، معايير سياسية واقتصادية لقبول عضوية الدول في الاتحاد الأوروبي.

٦- إبراهيم البيومي غانم، جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوربية،: علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ٢٠١٠، ص١٧٧.

7 - Mensur Akgün, Foreign Policy Perceptions in Turkey,(TESEV) Foreign Policy Programmer, Istanbul, May 2011, p. 14.

٨- محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوربي (١٩٩٣-٢٠١٠)، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراه ٩٢)، بيروت، ٢٠١٠، ص٨٥.

٩- هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،ط١، ترجمة فاضل جتر، مطبعة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١، ص٣١٣.

(**) مشروع مارشال: مارشال هو وزير خارجية الولايات المتحدة، على اسمه وضعت أمريكا مشروع اقتصادي عام ١٩٤٧، يقضي بتقديم المساعدات المالية للأقطار الأوربية، ذلك لإعادة بناء مؤسساتها الاقتصادية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، وكان الهدف الرئيس من المشروع هو الحيلولة دون امتداد الشيوعية إلى بلدان أوربا الغربية وفرض النفوذ الأمريكي على تلك البلدان، كما شمل المشروع كلا من تركيا واليونان. وحصلت تركيا وفق هذا المشروع وللفترة بين عامي ١٩٤٨-١٩٥، على مساعدات أمريكية بلغت (٢٠٠) مليون دولار ، فضلاً عن (٥٠٠) طائرة عسكرية، و (٥٠٠ دبابة).

١٠- كريم مطر حمزة الزبيدي، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا، ط١، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٩٤- ١٠٥.

١١- خافيير سولانا، الناتو في تحول ، ترجمة سمير إبراهيم عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، العدد (١٥)، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧، ص٢-٩.

(***) مبدأ ترومان: وهو مشروع تقدم به الرئيس الأمريكي "ترومان" إلى الكونغرس الأمريكي في ١٢ نيسان ١٩٤٧، للموافقة على تخصيص(٤٠٠) مليون دولار، لاستخدامها في مساعدة تركيا واليونان، وان هذه المساعدات تتركز مالياً وعسكرياً ضمن جهودهم للوقوف ضد التمدد الشيوعي، وبلغ نصيب تركيا من المساعدات الأمريكية وفق مبدأ ترومان (١٠٠) مليون دولار. كما قدمت بريطانيا معدات ومواد عسكرية لتعزيز الدفاعات التركية بلغت(٤٠٠) طائرة، فضلاً عن السفن البحرية والمعدات العسكرية لما قيمته أكثر من(٢,٥) مليون باون إسترليني للفترة من ١٩٤٥- ١٩٤٧.

12 - Eylem Yilmaz & Pinar Bilgin, Constructing Turkey's "western" identity during the Cold War, International Journal, Winter 2005, pp. 48-49.

13 - F. Stephen Larrabee, Troubled Partnership: U.S.-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change, Santa Monica, CA : RAND CROP, California, 2010, pp. 5-6.

14 - Ali Koçyiğit and Ali Şen, The Extent of Intra-Industry Trade between Turkey and the European Union: The Impact of Customs Union, Journal of Economic and Social Research, Vol. 9, No. 2., 2007, p. 62.

16- Pinar Bilgin And Ali Bilgic, Turkey and EU/rope: Discourses of Inspiration/Anxiety in Turkey's Foreign Policy, Review of European Studies,Vol. 4, No. 3, July 2012, p.115.

١٧- وصال نجيب العزاوي، تركيا بين جدلية الرفض ورهانات القبول،: سمير العطية وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط١، ٢٠١٢، ص٧٧٨.

18 - Ahmet Davutoğlu, Turkish Foreign Policy And The EU in 2010, Turkish policy quarterly, Vol. 8, No. 3,2011, p. 13.

19 - Republic of Turkey Ministry of Economic, Foreign Direct Investment In Turkey, 2011, p. 13.

٢٠- معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(معهد الدوحة)، الدوحة، تموز / يوليو ٢٠١١، ص١٣-٢٨.

٢١- خليل العاني، مع الولايات المتحدة الأمريكية: مصالح إستراتيجية متبادلة،: علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ، بيروت، ٢٠١٠، ص١٥٢.

٢٢- عقيل سعيد محفوض، تركيا والغرب: المفاضلة بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد(١٧٧)، أبو ظبي، ٢٠١٣، ص٣٩-٤٠.

23 -The White House, A National Security Strategy for A New Century, May 1997, Washington, p. 21-22.

٢٤ - الشرق الأوسط، العدد (٨٧٦٧) في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٢.

٢٥- بيل بارك، سياسية تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات والآفاق المستقبلية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٥، ص١١٢.

٢٦- محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوربي (١٩٩٣-٢٠١٠)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية(سلسلة أطروحة الدكتوراه ٩٢)، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٠٠.

٢٧- لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الأوربي: دراسة لمسيرة الانضمام، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد(١٢٠)، ط١، ٢٠٠٧،، ص٦٦.

٢٨- محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوربي(١٩٩٣-٢٠١٠)، مركز دراسات الوحدة العربية(سلسلة أطروحة الدكتوراه ٩٢)، بيروت،٢٠١٠، ص٢١٤- ٢١٥.

٢٩- ستيفن كينزر، العودة إلى الصفر : إيران، تركيا ومستقبل أمريكا، ترجمة انطوان باسيل، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٦١.

٣٠- سونر جاغابتاي، انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوربي: الآثار المترتبة على السياسة الأمريكية، برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن، تقرير في ٢ أكتوبر ٢٠٠٩، واشنطن.

المصادر

- ايرالب، أتيلا، هل أن الغرب يفقد تركيا؟ في: الكتاب السنوي IEMed للبحر المتوسط (المتوسطي ٢٠١١)، المعهد الأوربي للبحر المتوسط، دار فضاءات للنشر، عمان، ٢٠١٢.
- نور الدين، محمد، حجاب وحراب: الكمالية وأزمة الهوية في تركيا، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠١.
- *Murat Gül, The Emergence of Modern Istanbul: Transformation and Modernisation of a City, Tauris Academic Studies, London, 2009.*
- الغريري، محمد ياس خضير، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوربي (١٩٩٣-٢٠١٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.
- كرامر، هاينتس، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،ط١، ترجمة فاضل جتر، مطبعة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١.
- الزبيدي، كريم مطر حمزة ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا، ط١، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
- *Yilmaz ,Eylem & Pinar Bilgin, Constructing Turkey's "western" identity during the Cold War, International Journal, Winter 2005.*
- *Larrabee, F. Stephen, Troubled Partnership: U.S.-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change, Santa Monica, CA: RAND CROP, California, 2010.*
- *Koçyiğit, Ali and Ali Şen, The Extent of Intra-Industry Trade between Turkey and the European Union: The Impact of Customs Union, Journal of Economic and Social Research, Vol. 9, No.2, 2007.*
- *Bilgin, Pinar And Ali Bilgic, Turkey and EU/rope: Discourses of Inspiration/Anxiety in Turkey's Foreign Policy, Review of European Studies, Vol. 4, No. 3, July 2012.*
- العزاوي ، وصال نجيب، تركيا بين جدلية الرفض ورهانات القبول،: سمير العطية وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢.

- *Davutoğlu ,Ahmet, Turkish Foreign Policy And The EU in 2010, Turkish policy quarterly, Vol. 8, No. 3, 2011.*
- باكير، علي حسين وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ، بيروت، ٢٠١٠.
- محفوظ،عقيل سعيد، تركيا والغرب: المفاضلة بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد(١٧٧)، أبو ظبي، ٢٠١٣.
- كينزر، ستيفن، العودة إلى الصفر: إيران، تركيا ومستقبل أمريكا، ترجمة انطوان باسيل، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،٢٠١٢.
- بارك، بيل، سياسية تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات والآفاق المستقبلية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٥.
- جاغابتاي، سونر، انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوربي: الآثار المترتبة على السياسة الأمريكية، برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن، تقرير في ٢ أكتوبر ٢٠٠٩، واشنطن.